الباب الثاني

فحوى التعددية الثقافية الليبرالية

مدخل

كما رأينـــا، فإن جهود المجتمع الدولي، وهـــي تشـــكل علاقـــة الدولـــة بالأقليات في أنحـــاء العالم، اســـتلهمت على الأقل فـــي جانـــب مـــن جوانبهـــا، وكان لها ما يبررها فـــي الإيمان بإمكان وجود شـــكل للتعددية الثقافية من الأشـــكال الحقيقية للديموقراطيـــة والليبرالية، ولقد تشـــكك بعـــض النقاد في إمكان وجـــود ذلك على أســـاس أن «الديموقراطيـــة الليبراليـــة والتعدديـــة الثقافيـــة ليســـتا متفقتين أو متطابقتـــين» (ديلانتـــي 2003، ص99). ولو صـــح ذلك فإن المجتمع الدولي عندئذ يحاول تصدير ظاهرة لا وجود لها.

وفي الفصـــول الثلاثة التالية ســـوف أذهب إلى أن هناك ما يســـمى بالتعددية الثقافيـــة الليبراليـــة من حيـــث النظرية

والتطبيـــق معا. وهي في الواقع تعمل بشـــكل جيد علـــى الأقل في بعض الســـياقات. لكني سوف أذهب أيضا إلى أن التعددية الثقافية لها منطقها المميز وشروطها المسبقة التى لم تفهم فهما جيدا، وأنها كثيرا ما تضيع في الترجمة عندما تبذل الجهود لنشـــر التعددية الثقافية الليبرالية في جميع أنحاء العالم.

ســـوف أبدأ في الفصل الثالث باكتشـــاف الفكرة العامة عن التعددية الثقافيـــة الليبرالية، بالإضافة إلى الأشـــكال الخاصة التـــي اتخذتها في الديموقراطيـــات الغربية منذ ظهورها فى ســـتينيات القرن الماضي. وفي الفصل الرابع سوف أناقش الظروف المسبقة التي مكنت التعددية الثقافية مـــن الظهور في الغرب خلال الأربعين عاما الماضية، بالتركيز على كل من الشـــروط التى شجعت الأقليات على أن يكون لهم صوت في رفع دعاواهم وقضاياهم، والظروف التي شجعت المجموعات المسيطرة وحكومات الدول علـــى أن تكون أكثر انفتاحا لتقبل هذه القضايا، وســـوف أستكشـــف في الفصـــل الخامس مواطن القوة والضعف فـــي التعددية الثقافية الليبرالية من الناحية العملية. وسوف نرى خلال ذلك أن ممارسة التعددية الثقافية الحرة ليست سهلة ومباشرة، بل هي عارضة أو حادثة أكثر مما نتحقق من ذلك في الأغلب، بطرق تجعل مشـــروع صياغة المعايير والمقاييس الدولية في هذه المجال أمرا معقدا.

3

أشكال التعددية الثقافية الليبرالية

ليس هنـاك تعريف عالمـي مقبول بشـكل عـام لـ «التعدديـة الثقافيـة الليبرالية»، وأي محاولة لتقديم تعريف واحـد يحتـوي علـى جميع أشـكالها المختلفـة، سـوف يكون علـى الأرجح غامضـا للغاية بحيـث لا يكون مفيدا. ويمكننـا القول، على سـبيل المثال، إن التعدديـة الثقافية الليبرالية هي وجهة النظر التي تذهب إلى أن الدول لا ينبغي عليها أن تساند فقط المجموعة المألوفة من الحقـوق الاجتماعية والسياسـية والمدنيـة للمواطنـة التـي تحميها كل الديموقراطيات الليبرالية الدسـتورية، ولكـن ينبغي عليها كذلـك تبني حقوق الجماعـات الخاصـة المختلفـة أو

«إن التعدديـة الثقافيـة الليبراليـة، علـى نحـو ما تطـورت فـي الغـرب، هي نتـاج صراعـات عديدة من أنواع مختلفة من الجماعات العرقيـة الثقافيـة، تتحرك من خلال مسـارات قانونية وإداريـة مختلفـة، وليسـت كفاحا موحدا باسم التنوع»

المؤلف

السياسات التي تهدف إلى الاعتراف والتكيف مع الهويات والتطلعات المتميزة للجماعات العرقية الثقافية. وهذا التعريف عادل فيما يذهب إليه، لكنه لا يقدم لنا الكثير.

والمنظور المفيد أكثر لفهم منطق التعددية الثقافية الليبرالية، هو أن نفهم ما الذي جاءت هذه التعددية الثقافية استجابة له، أو ما الذي كانت هي رد فعل ضده. فجميع الصراعات من أجل التعددية الثقافية تشترك في رفض عام للنماذج المبكرة للدولة القومية المتوحدة المتجانسة. ولكي نفهم فكرة الديموقراطية الليبرالية ذات الثقافات المتعددة، فإننا نحتاج في البداية إلى فهم ذلك النموذج الأقدم للدولة القومية المتجانسة، ولماذا رُفضت.

لقد كانت معظم الدول في جميع أنحاء العالم، حتى وقت قريب، تتطلع إلى هذه الدولة القومية. ولقد كانت الدولة في هذا النموذج ترى ضمنيا (وفي بعض الأحيان علنيا) على أنها ملكية الجماعة القومية السائدة، والتي تستخدم الدولة لإبراز هويتها، ولغتها، وتاريخها ، وثقافتها، وآدابها، وأساطيرها، ودياناتها، وما إلى ذلك، والتي تعرف الدولة بأنها تعبير عن القومية.

(ولقد كانت هذه الجماعة السائدة هي عادة جماعة الأغلبية، غير أن الأقلية تكون أحيانا قادرة على فرض السيادة، مثل البيض في جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، في ظل نظام التفرقة العنصرية أو الصفوة المخلوطة النسب (*) في بعض بلدان أمريكا اللاتينية). وأي شخص لا ينتمي إلى هذه المجموعة القومية المسيطرة لابد أن يخضع إما للاستيعاب وإما للإقصاء [1].

وليس ثمة شيء «طبيعي» بالنسبة إلى هذه الدولة القومية. وقلة قليلة من البلدان في جميع أنحاء العالم هي التي كانت من الناحية التاريخية ذات قومية واحدة (أيسلندا، والبرتغال، والكوريتان هي الأمثلة التي كثيرا ما يستشهد بها). وفي معظم البلدان، فإن هذا المثل الأعلى (أو هذا الوهم) للدولة المتجانسة كان على الدولة أن تقيمه بهمة ونشاط من خلال سياسات بناء القومية التي تشجع الهوية القومية المفضلة، بينما تقهر

(*) الشخص المخلوط النسب ربما يكون من أصل أوروبي أو زنجي، أو من أصل أوروبي ويسكن أمريكا اللاتينية أو جزر الهند الغربية [المترجم].

أي هويات بديلة. ولقد استخدمت السياسات العامة لدعم وتعزيز لغة قومية مشتركة، وتاريخ قومي، وأساطير قومية، وأبطال قوميين، ورموز قومية، وأدب قومي، ونظام تعليم قومي، ووسائل إعلام قومية، ونظام عسكري قومي، وفي بعض الحالات ديانة قومية وما إلى ذلك. والجماعات التي قاومت هذه السياسات القومية، لم تكن عرضة للتجريد من القوة السياسية فقط، بل أيضا للتمييز الاقتصادي ولأشكال مختلفة من «الهندسة الديموغرافية» (مثل الضغط على أعضاء الجماعة لتشتيتهم، أو دعم استيطان أعضاء الجماعة المسيطرة في أرض مجموعة الأقليات أو السكان الأصليين). وهذه السياسات وغيرها كانت تستهدف بناء المثل الأعلى للدولة القومية.

إن الطابع الدقيق لسياسات بناء الدولة القومية تلك قد تنوع من بلد إلى آخر، ومن إقليم إلى آخر. ولقد كان هناك في معظم البلدان الغربية مجموعة قومية عرقية واحدة مسيطرة، تشكل أغلبية واضحة من السكان (على سبيل المثال اليونانيون في اليونان، والقشطاليون Castilians (*) في إسبانيا ...إلخ) واستخدمت سياسات بناء الدولة القومية لفرض لغة وثقافة المجموعة المسيطرة على بقية السكان. وكانت بعض السياسات المتبناة لتحقيق هذا الهدف تشمل:

- تبني قوانين اللغة الرسمية والتي تعترف بلغة المجموعة المسيطرة على أنها اللغة القومية الرسمية الوحيدة، وهذا يتطلب أن تكون اللغة الوحيدة المستخدمة في المصالح الحكومية، والمحاكم، وفي الخدمات العامة، والجيش، والتعليم العالي...إلخ.

- بناء نظام قومي للتعليم الإلزامي يقدم مناهج نموذجية تركز على تعليم لغة/أدب/تاريخ الجماعة المسيطرة (التي يعاد تعريفها بأنها اللغة القومية والأدب القومي والتعليم القومي...إلخ).

- مركزية القوة السياسية، واستبعاد أشكال السيادة/الحكم الذاتي التي تمتعت بها جماعات الأقليات تاريخيا، بحيث تتخذ كل القرارات المهمة في منتدى تشكل المجموعة المسيطرة أغلبيته.

(*) في الأصل «القشطالية.. Castile إقليم وسط إسبانيا نشأت فيه مملكة مسيحية في القرن العاشر للميلاد (ولفظ قشطالة يعني أرض الصحون) ونشأت فيها لغة قومية خاصة [المترجم].

- نشـــر لغة المجموعة المسيطرة وثقافتها من خلال المؤسسات الثقافية القومية، بما في ذلك وسائل الإعلام القومية والمتاحف العامة.

- تبنـــي رموز الدولة والاحتفال بتاريخ الجماعة المســيطرة، وأبطالها، وثقافتهـــا، وينعكس ذلك في اختيار الإجازات القومية وتســـمية الشـــوارع والأبنية والجبال.. وما إلى ذلك.

- إنشـــاء نظام قانوني وقضائي موحـــد، يعمل من خلال لغة المجموعة المسيطرة ويســـتخدم تراثها القانوني، مع إلغاء أي نظام سابق استخدمته جماعات الأقلية.

- تبني سياســـات الاســـتيطان التي تشـــجع أعضاء الجماعة القومية المســـيطرة على الاســـتقرار في مناطق أقامت فيها تاريخيا مجموعات من الأقليات، وذلك لكي يتغلبوا على الأقليات حتى في أرضهم الأصلية.

- تبني سياسات الهجرة التي تتطلب معرفة بـ «اللغة والتاريخ القوميين» كشـــرط للحصول على المواطنة، والتي تعطي أفضليـــة للمهاجرين الذين يشتركون في اللغة، والدين، أو الثقافة مع الجماعة السائدة.

- الاستيلاء على الأراضي والغابات وأماكن صيد الأسماك التي كانت تملكها مجموعات الأقلية والســـكان الأصليون، وإعلانها مصادر «قومية» للثروة، واستخدامها لمصلحة الأمة.

وهـــذه مجرد عينة من السياســـات التـــي تتبناها الـــدول الغربية: في اســـتطاعة المرء أن يوسع القائمة بســـرعة [2]. لكن النتيجة المستهدفة من هذه السياســـات واضحة: أن تتركز كل القوى السياســـية والشـــرعية في المجالس التي تســـيطر عليها جماعـــات الأغلبية؛ لكي تتميز لغة المجموعة وثقافتها في جميع المؤسسات العامة، التي تنتشر عندئذ في أرجاء الدولة، بحيث تجعل لغة الأقلية وثقافتها مطموسة وغير مرئية في المحيط العام.

وهناك سياسات مماثلة تم تبنيها في بلاد ما بعد الشيوعية (مثل رومانيا، وكرواتيـــا)، وفي معظم دول ما بعد الاســـتعمار وحيث توجد جماعة عرقية مسيطرة (مثل ماليزيا، وتايلند، وسريلانكا، وإثيوبيا، والسودان). والموقف في دول ما بعد الاســـتعمار مختلف بعض الشـــيء حيـــث لا توجد جماعة مفردة تشـــكل أغلبيـــة عددية. وفي مثل هذه الحالات. فإن اللغة الســـابقة

للاستعمار كثيرا ما تُختار لكي تكون هي اللغة القومية الرسمية، ويشكل التراث القانوني الاستعماري أساس النظام القانوني القومي، وتستبعد كل لغات السكان الأصليين وتراثهم الشرعي. ومع ذلك، وحتى في هذه البلدان، فإن سياسات بناء الدولة القومية تعمل على إنشاء ثقافة قومية متجانسة، وتُدعم عن طريق مركزية القوة، وتأميم النظام القانوني، ونظام التعليم، وتطوير وسائل الإعلام القومية، والإجازات القومية وما إلى ذلك.

ومن الصعب المغالاة في قابلية سياسات بناء القومية للانتشار. عندما تنخرط الدول بطريقة دورية بأشكال خبيثة أو دخيلة لبناء الدولة القومية، فكثيرا ما يكون هناك دعاية واحتجاج عالميان، غير أن الأشكال اليومية لبناء الدولة القومية - ما أسماه بيليغ Billig بـ «القومية التافهة»، التي تصطبغ فيها المؤسسات العامة والأماكن العامة بصبغة الهوية القومية الخاصة - كثيرا ما لا يلحظها أو يشير إليها أحد (Billig - 1995). ولقد أصبحت سياسات بناء الدولة القومية منتشرة في الحياة الحديثة، حتى أن معظم الناس يستطيعون بالكاد ملاحظتها.

الواقع أن كل الديموقراطيات الغربية كانت اتبعت هذا المثل الأعلى للتجانس القومي في وقت من الأوقات، على نحو ما فعلت في الواقع كل بلدان ما بعد الشيوعية، وما بعد الاستعمار. وكما سأناقش أدناه، فقد تخلى عدد من الديموقراطيات الغربية عن هذا الهدف لمصلحة نموذج تعددي للدولة. غير أن كل ديموقراطية غربية سعت في الواقع في وقت من الأوقات إلى تعريف نفسها بأنها دولة واحدة القومية. والاستثناء الوحيد الذي أعرفه لهذا النموذج في الغرب هو سويسرا. إذ لم تحاول سويسرا قط إنشاء لغة قومية واحدة في نطاق الدولة. ومن ثم فقد قبلت باستمرار وجود الأقليات التي تتحدث الفرنسية والإيطالية، كجماعات لغوية متميزة في المستقبل اللامحدود. غير أن جميع الأنظمة الغربية الأخرى - بما في ذلك بعض الأنظمة شديدة التنوع، والتي تفاخر الآن بتنوعها، مثل كندا - كانت تستهدف بشكل أو بآخر تقرير لغة قومية وثقافة قومية.

ولقد قُدم مجال واسع من المبررات التاريخية لهذا السعي وراء التجانس القومي. ولقد قيل في بعض السياقات إن الدولة بحاجة إلى أن تكون أكثر اتحادا لكي تدافع عن نفسها ضد الأعداء في الداخل والخارج بشكل

فعال، أو لتبني التضامن المدني المطلوب لدولة الرفاه. أو أن الدولة المتحدة ثقافيا تسهل إدارتها، وسوف تكون لديها سوق للعمل أكثر فاعلية. غير أن هذه الألـوان دعمتها عادة أيديولوجيات عنصريـة وعرقية أكدت أن كلا من لغة وثقافة مجموعة الأقليات والسـكان الأصليين متخلفة ومتدنية، إن لم تكونا بربريتين، ولا تسـتحق الاحترام أو الحماية. وهناك تنوع منتشـر عبر الزمان والمكان لطريقـة غزل هذه الحجج الأيديولوجية والاقتصادية والسياسـية الجغرافية ونسجها معا، غير أن العناصر نفسها تعاد وتتكرر في الحكايات التي ترويها الجماعات المسـيطرة لكي تبرر مشروعاتها في التجانس القومي (Smith 2003).

وقد كان لتبني هذا النموذج، وما يصاحبه من سياسـات وتبريرات كامنة، نتائج مهمة علـى الجماعات الثانوية. يوجد داخل نطاق معظم الـدول كثير مـن الجماعـات ذات اللغة الخاصـة، والتاريخ الخاص، والثقافـة والأبطـال والرموز الخاصـة، وكثيرا ما تسـتبعد مثل تلك الجماعات تماما بسـبب عملية بناء الدولـة القومية، أو يتم تضمينها فقط مقابل ثمن القبول بالاسـتيعاب ووضعية الطبقة الثانية موصومة بالأيديولوجيات العنصرية والعرقية التي تسـتخدم عـادة لتبرير بناء الدولـة القومية. والواقع أن الأقليات غالبا ما تكون الهدف الأول لهذه السياسات، مادامت هي العقبة الكبرى أمام هدف (أو أسطورة) الدولة القوميـة المتحدة، ومن ثم فهي الأكثـر حاجة إلى «التأميم». وقد كانت النتيجة مع مرور الزمن هي خلق أشـكال مضاعفة وراسخة لاستبعاد وتبعيـة الأقليات، وغالبا ما جمعت التهميش السياسـي، مع الإجحاف الاقتصادي، والسيطرة الثقافية.

ونتيجـة لذلك عارضت جماعات ثانوية متنوعة هذه المحاولة لإنشـاء دول قومية متجانسـة، وتبنت بالمقابل نموذجا أكثر تعددية للدولة [3]. فما هو شكل الدولة متعددة الثقافات؟ تختلف التفصيلات الدقيقة من بلد إلى بلد، لأسباب سوف أناقشـها فيما بعد. إذ تختلف أنواع الإصلاحات التي يحتاج إليها الأمريكيون من أصل أفريقي في الولايات المتحدة بشكل هائل عـن الإصلاحات التي يحتاج إليها السـكان الأصليون - الماوريون Maori

في نيوزيلندا أو التي يحتـــاج إليها المهاجرون الصينيون في كندا. مع ذلك فهناك بعض المبادئ العامة المشـــتركة بين هذه الألوان المختلفة من الكفاح من أجل دولة متعددة الثقافات:

أولا: تتضمـــن الدولة متعددة الثقافات نبذا للفكرة القديمة التي تقول إن الدولة ملـــك لجماعة قومية مفردة. وبدلا من ذلك لابد للدولة أن تُرى على أنها تنتمي إلى جميع المواطنين على حد سواء.

ثانيا: ونتيجة لذلك، فإن الدولة متعددة الثقافات تنبذ أي سياسة لبناء الدولة القومية تضم أو تســـتبعد، أعضاء جماعـــة الأقليات أو الجماعات غير المســـيطرة. وإنما تقبل بـــدلا من ذلك أن يكون الأفـــراد قادرين على الوصول إلى مؤسسات الدولة، وأن يتعاملوا كمواطنين متساوين بالكامل في الحياة السياسية، من دون أن يضطروا إلى إخفاء أو إنكار هويتهم الثقافية العرقية. فالدولة تقبـــل التزاما بالاعتراف والتكيف مع تاريخ ولغة وثقافة الجماعات غير المسيطرة على نحو ما تفعل مع الجماعة المسيطرة.

ثالثـا: تعترف الدولة متعـــددة الثقافات بالظلـــم التاريخي الذي وقع على جماعة الأقليات غير المسيطرة بسبب سياسة الاستيعاب والاستبعاد، وتظهر استعدادها لتقديم نوع من العلاج أو التعويض وتصحيح الأوضاع.

وهـــذه الأفكار الثلاث المترابطة التي تنبذ فكرة الدولة التابعة لجماعة مسيطرة، لتحل محل سياسات بناء الدولة القومية الإقصائية أو الاستيعابية سياســـة الاعتراف، والتكيف والإقرار بالظلم التاريخي، وتقديم تعويضات عن هذا الظلم - هي أفكار شـــائعة بالنســـبة إلى جميع الكفاحات العالمية الحقيقية من أجل «التعددية الثقافية».

أنواع من التعددية الثقافية الليبرالية

هذه النقاط حول القواسم المشتركة مجردة غاية التجريد، وما إن ننظر فـــي تفاصيل بلدان معينة، حتى تنبثق اختلافات هائلة. فالطريقة المحددة التـــي ترغب جماعـــة الأقليات أن يتم من خلالها الاعتـــراف بها والتعامل معها، أو التي يعالج بها الظلم التاريخي، تختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى بلد، كما تختلف بين الأقليات المختلفة داخل البلد الواحد.

سوف يكون من المستحيل أن نقدم نظرة شاملة عن الأشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها التعددية الثقافية، لكن دعونا نركز، من أجل الإيضاح، على ثلاثة اتجاهات عامة داخل الديموقراطيات الغربية:

أولا: السكان الأصليون

يختص الاتجاه الأول بمعاملة السكان الأصليين، كما هي الحال مع الهنود والأنويين في كندا، والسكان الأصليين في أستراليا، والماوريين Maori في نيوزيلندا، والساميين Sami في إسكندنافيا، والأنويت في غرينلاند Greenland (*)، وقبائل الهنود في الولايات المتحدة. ولقد كان لجميع هذه البلاد في الماضي هدف توقع واحد، وهو أن يختفي السكان الأصليون في النهاية كمجتمعات متميزة نتيجة للوفاة أو التزاوج بين عناصر أو طوائف أو قبائل مختلفة أو نتيجة للاستيعاب. ولقد تم تبني عدد من السياسات للإسراع في هذه العملية، كتجريد السكان الأصليين من أرضهم، وتضييق ممارسة ثقافاتهم التقليدية ولغاتهم ودياناتهم، وتقويض مؤسساتهم للحكم الذاتي [4].

غير أن هناك انقلابا هائلا في هذه السياسات بدأ من أوائل سبعينيات القرن الماضي. اليوم، تقبل الآن جميع البلاد التي ذكرتها آنفا، على الأقل من حيث المبدأ، فكرة أن السكان الأصليين سوف يبقون حتى مستقبل غير منظور كمجتمعات متميزة داخل نطاق بلد أوسع، ولابد أن تتحقق لهم قضايا الأرض، والحقوق الثقافية، وحقوق الحكم الذاتي، وهي أمور يحتاجون إليها للحفاظ على أنفسهم كمجتمعات متميزة.

لنأخذ بعين الاعتبار التأكيد الدستوري لحقوق السكان الأصليين في الدستور الكندي في العام 1982، بالإضافة إلى تأسيس لجنة لحقوق الأرض والتوقيع على معاهدات جديدة، وكذلك إحياء حقوق المعاهدة من خلال معاهدة «ويتانغي.. Waitangi» في نيوزيلندا، والاعتراف بحقوق الأرض للسكان الأصليين في أستراليا في قرار «مابو Mabo»، وإنشاء برلمانات للساميين في

(*) كبرى جزر العالم (بعد أستراليا)، وتقع في المحيط الأطلسي تجاه ساحل كندا الشمالي الشرقي [المترجم].

إسكندنافيا، وتكوين «الحكم المحلي» للأنويت في جزيرة «غرين» غرينلاند، وقوانين وقضايا المحاكم التي تؤيد حق تقرير المصير بالنسبة إلى القبائل الهندية الأمريكية. هناك في جميع هذه البلدان عملية تدريجية، وإن كانت حقيقية لإلغاء الاستعمار، حيث يستعيد السكان الأصليون حقوقهم الخاصة بأرضهم، ومعاييرهم الشرعية، وحكمهم الذاتي (هفنمان Havenmann 1999).

وسوف أطلق على هذه العملية اسم التحول تجاه منظور أقرب للتعددية الثقافية، وعلى الرغم من أن هذا المصطلح لا يستخدمه السكان الأصليون أنفسهم، فهم يفضلون استخدام مصطلحات، تقرير المصير، ومعاهدات الحقوق، والأصالة والتأصيل، لأسباب سوف نكشف عنها في الفصل السابع. ولقد طورنا أنا وزميلي كيث بانتنغ فهرس سياسات التعددية الثقافية الذي يحاول قياس مدى التحول (انظر بانتنغ وكيمليكا 2006). قدمنا أولا قائمة بسياسات محددة يمكن أن تؤخذ على أنها تمثل أو ترمز إلى منظور التعددية الثقافية الجديد. وفي حالة السكان الأصليين فإن هذه القائمة تشمل الخطط التسع التالية:

1 - الاعتراف بحقوق الأرض وسندات الملكية.

2 - الاعتراف بحق الحكم الذاتي.

3 - تأييد المعاهدات التاريخية و/ أو التوقيع على معاهدات جديدة.

4 - الاعتراف بالحقوق الثقافية (اللغة، والصيد البري والبحري).

5 - الاعتراف بالقانون المتعارف عليه.

6 - ضمان حق التمثيل والاستشارة في الحكومة المركزية.

7 - التصديق الدستوري والقانوني على المكانة المتميزة للسكان الأصليين.

8 - التأييد والتصديق على الوسائل الدولية حول حقوق السكان الأصليين.

9 - التصرف الإيجابي لأعضاء جماعة السكان الأصليين.

حاولنا بعد ذلك تحديد أي من هذه السياسات كانت قوية وفي أي من الديموقراطيات الغربية في الفترة من 1980 إلى 2000، وعلى هذا الأساس صنفنا البلدان إلى ثلاث فئات:

1 - تلك البلدان التي تحولت بشكل حاسم تجاه المنظور متعدد الثقافات، عن طريق تبني ست أو أكثر من السياسات التسع.

2 - تلك البلدان التي قامت بتحول أكثر تواضعا ولكنه متميز، عن طريق تبني من ثلاث إلى خمس سياسات من السياسات التسع.

3 - تلك البلدان التي تحولت بالكاد إلى هذا الاتجاه، إن كانت قد تحولت على الإطلاق، باثنتين أو أقل من هذه السياسات. ولقد انتهينا إلى أننا نستطيع أن نصنف أربعا من الديموقراطيات الغربية التسع ذات السكان الأصليين على أنها متعددة الثقافات تماما (كندا، والدنمارك، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة)، وثلاث منها كانت متعددة الثقافات بطريقة معتدلة (أستراليا، وفنلندا، والنرويج)، واثنتان فقط قامتا، بالكاد، بهذا التحول (اليابان والسويد) [5]. ونحن نسلم بأن هذه الطريقة فجة لمحاولة قياس مدى تبني هذه الأنظمة الديموقراطية الغربية لمنظور التعددية الثقافية بالنسبة إلى السكان الأصليين، ولكن تشير بعض الإشارات إلى اتجاه منتشر وإن كان متقلبا.

ثانيا: قوميات الأقليات والجماعات الثانوية

يتعلق الاتجاه الثاني بمعاملة الجماعات «القومية» الثانوية، مثل الكيوبك Quebcois في كندا، والأسكتلنديين والويلزيين في بريطانيا والكاتالونيين Catalans والباسيك في إسبانيا، والفلمنكيين Flemish في بلجيكا، والأقليات التي تتحدث الألمانية في جنوب تيرول Tyrol في إيطاليا، والبورتريكو في الولايات المتحدة [6] وفي جميع هذه الحالات، نجد مجموعة إقليمية متميزة تتصور نفسها أمة داخل دولة أكبر، وتتحرك خلف الأحزاب السياسية القومية لكي تحقق الاعتراف بكيانها كأمة، إما في شكل دولة مستقلة وإما من خلال حكم ذاتي إقليمي داخل الدولة الكبرى. لقد حاولت جميع البلاد التي سبق ذكرها في الماضي أن تكبت التعبير عن قوميات الجماعات الثانوية. فإذا كانت هناك جماعة إقليمية لديها الإحساس بأن لها قومية متميزة فإن ذلك كان يرى تهديدا للدولة، ويشكك في الحق المشروع للدولة في أن تحكم كل أرضها وجميع سكانها. ولقد بذلت جهود متعددة ومختلفة لتقويض أي إحساس بقومية متميزة، وكثيرا ما استخدمت الأدوات نفسها التي كانت تستخدم ضد السكان

الأصليين، على سبيل المثال، تضييق حقوق لغة الأقليات، وإلغاء الأشكال التقليدية للحكم الذاتي الإقليمي، وتشجيع أعضاء الجماعة المسيطرة على الاستيطان في الأرض الأم لجماعة الأقليات حتى يفوقوهم عددا ولو على أرضهم التقليدية.

ومع ذلك فقد حدث انقلاب مأساوي في الطريقة التي تتعامل بها الدول الغربية مع القوميات الثانوية. وفي يومنا الراهن نجد أن جميع البلدان التي ذكرتها آنفا قبلت المبدأ القائل إن الهويات القومية الثانوية سوف تستمر في المستقبل غير المنظور. وإنه لابد من احتواء إحساسهم بقوميتهم وتطلعاتهم القومية بطريقة أو بأخرى. ولقد اتخذ هذا الاحتواء شكلا يمكن أن نسميه «الفدرالية المتعددة القوميات واللغات»: أي التي تخلق اتحادا أو ما يشبه الاتحاد تشكل من خلاله مجموعة الأقلية أغلبية محلية، ويمكن بذلك ممارسة أشكال مؤثرة من الحكم الذاتي [7]، وفضلا عن ذلك فإن لغة الجماعة يعترف بها على أنها لغة رسمية للدولة على الأقل داخل وحدتهم الاتحادية الثانوية، وربما خلال البلد بأسره.

وفي بداية القرن العشرين تبنت سويسرا وكندا وحدهما، هذا المزيج من الحكم الذاتي الإقليمي وحالة اللغة الرسمية للجماعات القومية الثانوية. ومن ذلك الوقت ذهبت كل الأنظمة الديموقراطية الغربية التي تشتمل على حركات قومية للجماعات الثانوية في هذا الاتجاه. وتشمل القائمة تبني الحكم الذاتي لسكان مجموعة جزر الند (*) الذين يتحدثون اللغة السويدية في فنلندا بعد الحرب العالمية الأولى، والحكم الذاتي لجنوب تيرول Tyrol وبورتريكو بعد الحرب العالمية الثانية، والحكم الذاتي لاتحاد مقاطعات كاتالونيا Catalonia والباسيك Basque في إسبانيا في سبعينيات القرن الماضي والفلاندر Flander (**) في ثمانينيات القرن الماضي، وحديثا جدا التحول الذي حدث في أسكتلندا وويلز في تسعينيات القرن الماضي.

(*) مجموعة جرز فنلندية قرب الساحل السويدي أكبرها جزيرة الند Aland [المترجم].

(**) الفلاندر: منطقة يقطنها الفلامنكيون، الذين يشكلون الأمة البلجيكية المعاصرة والذين يبلغ عددهم ستة ملايين نسمة [المترجم].

والواقـــع أننـــا لو حصرنـــا انتباهنا فـــي الأقليات القوميـــة الكبيرة والمتمركـــزة إقليميا لوجدنـــا أن هذا الاتجاه الآن ضروري وشـــامل في الغـــرب. فقد تحقق لكل الجماعات التـــي يزيد تعدادها على 250 ألف نســـمة والتي أبدت رغبة في حكم نفســـها ما أرادته فـــي الغرب اليوم، كما حدث بالنســـبة إلى عدد كبير من الجماعات الصغيرة (مثل الأقلية الألمانية في بلجيكا).

ذلك إذن، هـــو الاتجاه الكبير المهم: التحول من كبت القوميات الثانوية إلى احتوائها من خلال الحكم الذاتي الإقليمي وحقوق اللغة الرسمية. لقد كانت فرنسا هي وحدها الاستثناء من هذا الاتجاه من بين الديموقراطيات الغربية ذات الأقليات القومية الكبيرة نسبيا، في رفضها منح الحكم الذاتي للجماعة القومية الرئيســـية في كورسيكا Corsica. وحتى هنا، فقد أُخذ حديثا بتشريع يمنح الحكم الذاتي لـ «كورسيكا»، غير أنه أُحبط عن طريق حكم مثير للجدل من المحكمة الدستورية.

هناك بعض الاستثناءات الممكنة الأخرى، فمن الصعب تصنيف إيرلندا الشمالية، مادام الكاثوليك هم بالفعل أقلية قومية، لكنهم ليسوا متمركزين إقليميـــا؛ ومن ثم فإن نمـــوذج الفدرالية متعددة القوميـــات ليس متوافرا. وحتـــى هنا نجد حركة واضحة في اتجاه اعتـــراف أكبر بقومية الأقليات. ولقد تبنت إيرلندا الشمالية حديثا اتفاقية سلام تمنح بشكل واضح وصريح الكاثوليك عددا من الضمانات بصدد تمثيلهم، والاعتراف بهويتهم بالنسبة إلى القوميات المشاركة في إيرلندا.

هنـــاك حالة معقدة أخرى في هولندا، حيـــث لا تملك أقلية الفريزيان Frisian (*) الكبيرة الحجم نســـبيا الحكم الذاتي الإقليمي أو حقوق اللغة، وعلـــى الرغم مـــن أن ذلك يرجع إلـــى حد كبير، إلـــى أن الجماعة (وهي الوحيدة بين الأقليات القومية الكبيرة نســـبيا فـــي الغرب) لم تتحرك في الواقع مع المسار القومي لتطالب بحقوقها. وليس من الواضح ما إذا كانت هولندا ســـوف ترفض مثل هذه المطالب لو اتضـــح أن معظم الفريزيانيين Fisians سوف يدعمونها [8].

(*) الفريزيان Frisians شعوب جرمانية تقطن جزر فريزيا في هولندا وفي بعض الأجزاء الشمالية من ألمانيا. وهم يتحدثون لغة وثيقة الصلة باللغة الإنجليزية تعرف باللغة الفريزية [المترجم].

من بين دول الغرب، ربما كانت اليونان هي الدولة الوحيدة التي ظلت تعارض بقوة وبشكل أيديولوجي الاعتراف الرسمي بالجماعات القومية الثانوية، حيث نجد الأقلية المقدونية الكبيرة الحجم نسبيا تملأ أرضها التقليدية.

وأنا هنا مرة أخرى أطلق على هذا الوضع اسم التحول نحو منظور «التعددية الثقافيـــة».. للجماعات القومية الثانوية، على الرغم من أن هذا المصطلح نادرا ما تســتخدمه هذه الجماعات نفسها، فهي تفضل لغــة القوميــة، وتقرير المصير، والفدرالية، والمشــاركة في الســلطة. ولقيــاس مدى هذا التحول حــددت مع بانتنغ Banting السياســات الســت التالية بوصفها ترمز إلى منظور التعددية الثقافية للجماعات القومية الثانوية:

1 - الحكم الذاتي الإقليمي الاتحادي أو شبه الاتحادي.
2 - مكانة اللغة الرسمية، سواء إقليميا أو قوميا.
3 - ضمانات التمثيل في الحكومة المركزية أو المحاكم الدستورية.
4 - التمويل العام للجامعات والمدارس ووســائل الإعلام التي تعتمد لغة الأقلية.
5 - التأييد الدستوري أو البرلماني للتعددية الثقافية.
6 - منــح الشــخصية الدوليــة (مثلا الســماح للمناطــق الثانوية بالاشتراك في الهيئات الدولية أو التوقيع على المعاهدات أو أن يكون لها فريق أولمبي).

ومن بين الأنظمة الديموقراطية الغربية الأحد عشر التي تحتوي على أقليات قومية كبيرة الحجم نســبيا (أكثر من 100 ألف نســمة)، توصلنا إلى أن ثمانية منها تحركت في هذا الاتجاه، خمســة منها تحركت بقوة، وثلاثة كانت أكثر توســطا. أما البلاد التي تبنت التعددية الثقافية بشكل قوي فهي بلجيكا، وكندا، وفنلندا، وإســبانيا، وسويســرا، والبلدان التي تبنت التعددية الثقافية على نحو متوســط هي إيطاليا والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، على حين أن البلدان الثلاثة التي قاومت هي فرنســا، واليونــان، واليابان. وهنا مرة أخرى نجد توجها واضحا، لكن مع تنوعات مهمة في عمقه ومداه.

ثالثا: الجماعات المهاجرة

هناك توجه ثالث يتعلق بالتعامل مع الجماعات المهاجرة. وأهم بلدان الهجرة من الناحية التاريخية (أستراليا، وكندا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة) اتخذت منهج الاستيعاب بالنسبة إلى الهجرة. كما كان هناك تشجيع للمهاجرين، وتوقع أن يستوعبهم المجتمع القائم بالفعل، على أمل أنه بمرور الوقت سوف يصعب تمييزهم عن المواطنين الأصليين في حديثهم، وملبسهم، وتسليتهم، وأنماط تصويتهم الانتخابي، وطريقة حياتهم بشكل عام. وأي جماعة تُرى عاجزة عن هذا التمثل أو الاستيعاب الثقافي تُحرم من الهجرة في المقام الأول، ومن أن يصبحوا مواطنين. ولقد انعكس ذلك في القوانين التي استبعدت الأفارقة والآسيويين من دخول بلدان المهجر هذه لفترة طويلة في القرن العشرين، أو من التجنيس.

لكن منذ أواخر ستينيات القرن الماضي رأينا تغيرا قويا في هذا المنهج. فقد كان هناك تغيران مرتبطان: الأول تبني معايير الحياد العنصري، بحيث يتزايد عدد المهاجرين إلى هذه البلدان من مجتمعات غير أوروبية (وغالبا غير مسيحية)، الثاني: تبني تصور للتكامل، يميل أكثر نحو «التعددية الثقافية»، وهو تصور نتوقع من خلاله أن كثيرا من المهاجرين سوف يعبرون بوضوح وبفخر عن هويتهم العرقية، ويقبلون الالتزامات من جانب المؤسسات العامة (مثل: الشرطة والمدارس، وأجهزة الإعلام، والمتاحف...إلخ) للتكيف مع هذه الهويات العرقية.

ولقد حدث هذان التغيران المزدوجان، بدرجات مختلفة، في كل بلدان المهجر التقليدية. ولقد تحولت جميع هذه البلاد من سياسات الدخول والتجنيس التمييزية إلى سياسات الحياد العنصري. كما تحولت كلها من مفهوم التكامل الاستيعابي إلى مفهوم أقرب إلى التعددية الثقافية. وهناك اختلافات مهمة بشأن كيف حدث هذا التحول رسميا إلى التعددية الثقافية. ولقد تميز هذا التحول في كندا وأستراليا ونيوزيلندا بإعلان خطة رسمية للتعددية الثقافية من قبل الحكومة المركزية. لكننا نستطيع أن نرى على أرض الواقع تغيرات مماثلة حتى في الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة ليست لها سياسة رسمية تجاه التعددية الثقافية على المستوى

الفدرالي؛ لكن إذا نظرنا إلى مستويات أدنى من المستوى الحكومي. مثل مستوى الولايات أو المدن، فإننا كثيرا ما نجد نطاقا واسعا لسياسات التعددية الثقافية. فإذا ما نظرنا إلى مستوى سياسة الولايات تجاه المقررات الدراسية والمناهج التعليمية أو إلى مستوى سياسة المدينة، على سبيل المثال، بالنسبة إلى الشرطة، والمستشفيات، فإننا كثيرا ما نجد أنها لا يمكن أن تتميز عما هو متبع في القطاعات والمدن في كندا أو أستراليا، التي تتعامل مع قضايا التنوع الثقافي العرقي للمهاجرين. فكما هي الحال في كندا، تمتلك الولايات المتحدة برامج للتنوع خاصة بها و/أو موظفين منصفين. وعلى حد تعبير «نيثان غليزر» نحن جميعا الآن من أنصار التعددية الثقافية (Glazer .. 1997)، على الرغم من أن ذلك قد يقلل من أهمية التنوع الملحوظ عبر مدن الولايات المتحدة وولاياتها فيما يخص التزامها بسياسات التعددية الثقافية [9].

وقل مثل ذلك في بريطانيا، فعلى حين أنه ليس ثمة سياسة قومية للتعددية الثقافية، فإننا نجد أن كثيرا من الأفكار نفسها والمبادئ الأساسية تُتابع من خلال سياسة «علاقات العرق» [10]. ولقد قبلت جميع هذه البلدان التغيير المزدوج نفسه، بتبني سياسات دخول وتجنيس محايدة عرقيا، وفرض واجب التكيف مع التنوع الثقافي العرقي المهاجر على المؤسسات العامة - على الرغم من أن درجة الاعتراف الرسمي بهذا التنوع الأخير تختلف من بلد إلى بلد.

وينطبق هذا التوجه أولا على بلدان المهجر التي تعترف قانونا بالمهاجرين بوصفهم مقيمين دائمين ومواطنين في المستقبل. ومن بين هذه الدول نجد أن الاستثناء الرئيسي هو فرنسا، التي تُبقي على مفهوم الاستيعاب للمواطنية في الجمهورية الفرنسية [11]. غير أن الأمر مختلف في البلدان التي لا تعترف قانونا بالمهاجرين، كما هي الحال في معظم دول شمال أوروبا. قد تضم هذه الدول عددا كبيرا من «الأجانب»، في صورة مهاجرين اقتصاديين غير شرعيين، لاجئين، أو عمال زائرين، غير أن هذه المجموعات لم تقبل كجزء من سياسة الهجرة المقصودة. وما حدث هو أن بعض هذه البلاد قد تبنت أيضا جوانب من منظور

«التعددية الثقافية» (مثل السويد وهولندا)، غير أن هذا التوجه بالتحول من الاستيعاب إلى التعددية الثقافية كان له، بصفة عامة، حضور قوي في داخل بلاد المهجر.

فما هي السياسات المحددة التي تعكس هذا التحول في المنهج؟ لقد حددت مع بانتنغ السياسات الثماني التالية على أنها أكثر الصور الرمزية شيوعا وعمومية للتعدية الثقافية بالمهجر:

1 - التأكيد الدستوري والشرعي والبرلماني للتعددية الثقافية، على المستوى المركزي و/أو المستويين الإقليمي والمحلي.

2 - تبني التعددية الثقافية في المقررات الدراسية [12].

3 - اشتمال التمثيل على الحساسية العرقية في السياسات الرسمية لوسائل الإعلام أو الترخيص لأجهزة الإعلام.

4 - الإعفاء من ارتداء زي رسمي، أو التشريع بالإغلاق يوم الأحد (سواء بالقانون أو بحكم المحكمة).

5 - السماح بالجنسية المزدوجة.

6 - تمويل منظمات الجماعة العرقية لتدعيم الأنشطة الثقافية.

7 - تمويل نظم التعليم ثنائية اللغة أو تعليم اللغة الأم.

8 - السلوك الإيجابي تجاه المجموعات المهاجرة المتضررة [13].

ومن ثم حاولنا تحديد أي من البلاد قد تحولت باتجاه هذه السياسات، سواء كان تحولا قويا (عن طريق تبني ست أو أكثر من هذه السياسات الثماني)، أو تحولا متوسطا معتدلا (عن طريق تبني من ثلاث إلى خمس من السياسات الثماني). ووجدنا أن كلا من البلدان التقليدية الأربعة للهجرة قامت بهذا التحول، بعضها بشكل قوي، (أستراليا واليابان)، وبعضها الآخر بشكل متوسط (نيوزيلندا والولايات المتحدة). غير أننا إذا ما نظرنا إلى ما وراء هذه البلدان التقليدية للهجرة، فإن الديموقراطيات السبع عشرة المتبقية في دراستنا تقدم لنا صورة مختلفة، فليس منها ما تحول بقوة نحو «التعددية الثقافية»، وإن أربعة منها فقط قد تحولت تحولا متوسطا (بلجيكا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة)، على حين أن الأغلبية

العظمى كانت تقاوم الاتجاه بشـــدة (أســـتراليا والدنمـــارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وإيرلندا وإيطاليا واليابان والنرويج والبرتغال وإسبانيا وسويسرا).

وهكذا فإن التحول تجاه التعددية الثقافية في هذا السياق من الواضح أنه مثار نزاع أكثر منه في حالة السكان الأصليين، أو في حالة الجماعات القومية الثانوية. وعلى حين أن أغلبية الدول الغربية قامت بتحول ما سواء كان قويا أو متوســـطا تجاه منظور التعددية الثقافية بالنسبة إلى الأقليات «القديمـــة»، فإن الدليل على هذا التحول كان أكثر اضطرابا بالنســـبة إلى الجماعـــات المهاجرة. في حين أن هناك اتجاها واضحا نحو منظور أقرب للتعددية الثقافية في حالة بلدان المهجر التقليدية في العالم الجديد، وهو منظور رُفض على نطاق واسع في أماكن أخرى، وهناك حالات متعددة من «التراجع» عن التعددية الثقافية، سوف أعود إليها في الفصل القادم.

لا ينبغي أن نندهش من أن فكرة التعددية الثقافية بالنسبة إلى جماعات الهجرة ليس لها جذور خارج البلاد التي هي موطن تقليدي للهجرة. بعد كل شيء، فإن فكرة تبني مفهوم التعددية الثقافية بالنسبة إلى المواطنة تفترض مقدمـــا أن القادمين الجـــدد هم في الواقع «مواطنون» بـــدلا من أن يكونوا «ضيوفا» أو «زوارا» أو «أجانب»، مع ذلك فقد كانت هذه المسألة موضع نزاع فـــي كثير مـــن دول القارة الأوروبية، حتى وقت قريـــب. كما ذكرت من قبل، فالمهاجـــرون إلى أوروبا بعد الحرب لم يكن ينظـــر إليهم على أنهم مقيمون دائمون ولا على أنهم مواطنون في المستقبل في ظل سياسة واضحة للهجرة، لكنهم دخلوا البلاد في ظل كثير من الأشـــكال الأخـــرى، فبعض المهاجرين دخلـــوا البلاد بطريقة غير مشـــروعة (كما فعل الناس من شـــمال أفريقيا بالنســـبة إلى إيطاليـــا)، وآخرون كانوا يبحثون عن مأوى مثل الكوســـوفيين في سويســـرا، وآخرون كطلبة أو عمال زائرين جددوا (أو تجاوزوا) تأشيرة الدخول (مثل الأتراك في ألمانيا)، فعندما دخل هؤلاء الناس إلى تلك البلدان لم يتصور أحد أنهم سيكونون مواطنين في المستقبل أو أنهم سيقيمون فترة طويلة، والواقع أنه ما كان يمكن أن يســـمح لهم بالدخول في المرة الأولى لو نظر إليهم على أنهم ســـيقيمون إقامة دائمة أو على أنهم سيكونون مواطنين

في المستقبل. ومع ذلك أيا ما كانت التوقعات الأولى والقوانين الرسمية فقد استقروا في البلاد في نهاية الأمر، بطريقة شبه دائمة. ومن حيث المبدأ، وإلى حد ما من خلال الممارسة، يواجه بعض هؤلاء المهاجرين التهديد بالترحيل إذا ما علمت السلطات بأمره، أو إذا أدينوا بارتكاب جريمة ما، وعلى الرغم من ذلك فهم يشكلون جماعات كبيرة الحجم نسبيا في بعض البلاد، وينخرطون في أحد أشكال العمل الشرعي أو غير الشرعي، ويتزوجون، ويشكلون أسرا. ولقد استعار «والتز» مصطلحات من اليونان القديمة وأطلق على هؤلاء الجماعات اسم الميتكس Metics (*)، أي: المقيمون «طويلو الأجل» الذين يستبعدون مع ذلك من المدينة (والتز، 1983).

إن مسألة تبني التعددية الثقافية لا تظهر حتى تنتقل تلك الجماعات من فئة الأجانب المؤقتين إلى فئة المقيمين الدائمين والمواطنين [14]، وهو ما سعت إليه في الواقع عديد من هذه الجماعات. لكن الانتقال لم يكن أمرا سهل الحدوث، فبعض البلاد ليست لديها بنية تحتية أو طريقة لدمج المهاجرين، ومن ثم فقد قاومت قبول كونها الآن في الواقع «بلاد مهجر»، فضلا عن ذلك فإن عديدا من هؤلاء «الميتكس» (الغرباء) إما أنهم انتهكوا القانون بدخولهم البلاد (هجرة غير شرعية - فهم مهاجرون غير شرعيين)، وإما أنهم نقضوا وعدهم بالعودة إلى بلادهم الأصلية (الطلاب، والعمال الزائرون، والباحثون عن ملجأ)، ومن ثم لا ينظر إليهم على أنهم يستحقون أن يمنحوا حق «المواطنة» (الجنسية). فضلا عن ذلك، فالبلاد التي لم يكن لديها في البداية تقليد بشأن استقبال الوافدين الجدد، كثيرا ما تكون لديها كراهية للأجانب، فهي تنظر إليهم على أنهم تهديد كامن للأمن، وعلى أنهم خونة لا ولاء لهم، أو أنهم «غرباء» عن هذه البلاد ولا يمكن تغييرهم. في هذه البلاد، التي تعد النمسا وسويسرا أمثلة مشهورة لها، لم تكن السياسة الرسمية للدولة تحاول أن تجعل الغرباء Metics متكاملين أو مندمجين مع المجتمع القومي، بل تعمل على أن يغادروا البلاد وأن يعودوا إلى وطنهم إما بطردهم أو بإرادتهم الحرة. وباختصار، كان

(*) مشتقة من الكلمة اليونانية (Metoikos)، وهي مؤلفة من مقطعين يونانيين الأول Meta ما وراء والثاني Oikos الإقامة أو السكنى، وكانت تطلق على الغريب المقيم في المدينة اليونانية ويكون له بعض مزايا المواطنة [المترجم].

الأمل أنه إذا حرم هؤلاء الغرباء من الحصول على حق المواطنة (الجنسية) فلن يكون أمامهم سوى الإقامة الشرعية المحفوفة بالمخاطر في البلاد، وإذا ما تم التنبيه عليهم باستمرار أن وطنهم هو بلادهم الأصلية، بلد المنشأ، وأنهم ليس مرغوبا فيهم كأعضاء في المجتمع، فإنهم في النهاية سوف يعودون إلى موطنهم الأصلي.

لكن يتزايد الاعتراف بأن هذا المنهج غير ناجح، فليس هناك احتمال أن الغرباء الذين قضوا سنوات طويلة في بلد ما يرجعون إلى وطنهم حتى ولو كان وضعهم الشرعي في المجتمع محفوفا بالمخاطر، ويصدق ذلك بصفة خاصة لو أن الميتكس Metics تزوجوا وأنجبوا في البلد الذي اختاروه. وعند هذه النقطة، فإن بلدهم الجديد، وليس البلد الأصلي (بلد المنشأ)، هو الذي سيصبح وطنهم. والواقع أنه سيكون الوطن الوحيد الذي يعرفه أطفالهم وأحفادهم. وبمجرد أن يستقروا ويطيب لهم المقام ويكونوا أسرا وعائلات وينجبوا أطفالا فلا شيء سوى الطرد يمكن أن يعود بهم إلى بلادهم الأصلية.

وهكذا فإن السياسة التي وضعت على أمل أن يعودوا إلى بلادهم طواعية هي سياسة غير واقعية. فضلا عن ذلك، فإن هذه السياسة تعرض المجتمع الكبير للخطر. ذلك لأن النتيجة المحتملة لمثل هذه السياسة هي خلق طبقة محرومة من الحقوق السياسة على الدوام، طبقة مغتربة، تعرف من الناحية العرقية أو العنصرية بأنها طبقة دنيا. وربما طور الميتكس (الغرباء) ثقافة ثانوية معارضة ينظر من خلالها بحذر إلى النجاح المتتابع في المؤسسات العامة. ويمكن أن تتضمن النتائج المحتملة خليطا من الاغتراب السياسي، والجريمة، والأصولية الدينية بين الميتكس (الغرباء)، وبصفة خاصة في الجيل الثانى، ما يؤدي بدوره إلى زيادة التوترات العنصرية، بل حتى إلى العنف في المجتمع.

وحتى نتجنب هذه النتائج، ظهر اتجاه متزايد في الديموقراطيات الغربية، حتى في البلاد التي ليست موطنا للهجرة، لتمكين الميتكس (الغرباء) من تنظيم وضعهم وتطبيع حالتهم. أما أولئك الذين يبحثون عن ملجأ، والذين قبلت قضاياهم في اللجوء فقد منحوا إقامة دائمة واقتربوا من المواطنة

(أو الجنسية)، ولا تطلب منهم العودة إلى بلادهم الأصلية، حتى ولو كان خطر الاضطهاد قد زال عنهم. وكثيرا ما يتمكن العمال الزائرون من تجديد تأشيرة الدخول أو الإقامة بعد انتهائها لكي يحصلوا على إقامة دائمة. ويصدر عفو شامل بصورة دورية للمهاجرين غير الشرعيين. وكنتيجة لذلك، يُعامل الغرباء المقيمون فترة طويلة على نحو متزايد كما لو أنهم قدموا في الأصل على أنهم مهاجرون بطريقة مشروعة أو قانونية، ويسمح لهم باتباع طريق المهاجر نحو التكامل والاندماج. وفي بعض الحالات تراجع عملية التكامل لتقترب أكثر من التعددية الثقافية. وتعد السويد الحالة البارزة هنا، بإعلانها في العام 2006 عاما للتعددية الثقافية، على الرغم من أن ذلك يبقى غير شائع خارج بلدان المهجر التقليدية.

ثلاث سمات بارزة للتعددية الثقافية الليبرالية

أما بخصوص السكان الأصليين، والجماعات القومية الثانوية، والمهاجرين فقد كان هناك تحول بعيدا عن السياسات التاريخية للاستيعاب والاستبعاد، باتجاه منظور أقرب إلى التعددية الثقافية يعترف بالتنوع ويتكيف معه. وكما سنرى في الجزء الثالث، فإن كل اتجاه من هذه الاتجاهات، بدرجات مختلفة، قد شكل معايير دولية بارزة، أقواها حالة السكان الأصليين، وبشكل أكثر تواضعا فيما يتعلق بالجماعات القومية الثانوية، وبحد أدنى بالنسبة إلى جماعات المهاجرين. وسوف نكتشف أشكالا متنوعة لهذا التحول خلال الكتاب، لكن هناك ثلاث نقاط بالنسبة إلى أغراضنا المباشرة هي: أولا: حول الفئات المختلفة من الأقليات، وثانيا: حول مضمون الحقوق الممنوحة لهذه الأقليات، وثالثا: حول العلاقات بين التعددية الثقافية وبناء الأمة.

أولا: كما تذهب هذه الدراسة المختصرة فإن التعددية الثقافية الليبرالية في الغرب، تختلف اختلافا كبيرا من مجموعة إلى أخرى، أو إذا أردنا استخدام المصطلحات التي قدمتها فيما سبق فهي مستهدفة بشكل كبير. إن التعددية الثقافية الليبرالية تضمن مجموعة معينة من حقوق الأقليات لجميع الجماعات العرقية الثقافية، لكنها تفصل كذلك عددا

من الفئات المستهدفة من حقوق الأقليات. تختلف الفئات الدقيقة من بلد إلى بلد، لكنها تقع تماما في النموذج الأساسي نفسه. والتفرقة الأكثر شيوعا هي بين الأقليات «القديمة» التي استقرت على أرضها من قبل أن تصبح جزءا من بلد مستقل أوسع، وأقليات «جديدة» دخلت كمهاجرين، بعد أن نالت البلاد استقلالها القانوني. لكن داخل فئة الأقليات «القديمة» هناك تمييز أبعد تماما يوجد بين جماعات السكان الأصليين وبين أقليات تاريخية أخرى كثيرا ما يطلق عليها «أقليات قومية» أو يطلق عليها اسم «القوميات» بصفة عامة.

ونحن نرى هذا النموذج الثلاثي في ديموقراطيات غربية متعددة. فنلندا، على سبيل المثال، منحت حقوقا مختلفة للساميين Sami بوصفهم السكان الأصليين، أكثر من السويديين الذين عبروا الحدود، وهم أقليات قومية تقليدية، وجميع هذه الأقليات القديمة لديها مجموعة من حقوق الأقلية تختلف عن الأقليات الجديدة التي تأسست عبر الهجرات الحديثة. وبالمثل تميز الدنمارك بين حقوق السكان الأصليين في غرينلاند وحقوق الأقلية القومية الألمانية التي عبرت الحدود، وتميز هؤلاء وهؤلاء عن المهاجرين الجدد [15]. كما تميز كندا بين حقوق السكان الأصليين (الهنود، والأنويت، والميتز) وحقوق المستوطنين الفرنسيين التاريخية في فرنسا الجديدة («الكوبيك» Quebec) الذين كان وجودهم يسبق تاريخيا دخول المستعمرين الإنجليز إلى أمريكا الشمالية، وتميز هذين النوعين من الأقليات القديمة، عن حقوق التعددية الثقافية التي منحت للجماعات العرقية التي شكلتها الهجرة في البلاد، وفي الولايات المتحدة كان للسكان الأصليين من القبائل الهندية وضع قانوني مختلف عن المستوطنات الإسبانية التاريخية في بورتوريكو، التي غزاها الأمريكيون في العام 1898، ويتميز هذان معا عن الوضع القانوني الذي نالته الجماعات العرقية المهاجرة.

بالطبع، ليس كل البلدان لديها الأنواع الثلاثة من التنوع الثقافي العرقي. فأستراليا، ونيوزيلندا، على سبيل المثال كان لديهما سكان أصليون وجماعات عرقية من المهاجرين، لكن لم يكن لديهما جماعات قومية ثقافية

ثانوية. وفي المقابل، فإن بلجيكا وسويسرا وإسبانيا وبريطانيا لديها كلها قضايا متعلقة بالقومية الثانوية وبالهجرة لكن ليس لديها قضايا تتعلق بالسكان الأصليين. لكن في جميع هذه الحالات يظل إطار التعددية الثقافية الليبرالية عبارة عن جماعات مختلفة. بريطانيا على سبيل المثال تميز حقوق القومية الثانوية التاريخية (أهل أسكتلندا وأهل ويلز وإيرلندا) عن حقوق الأقليات المهاجرة.

والواقع أنني لا أعرف أي ديموقراطية غربية تعتمد فقط على حقوق الأقلية العرقية العامة لكي تحكم التنوع الثقافي العرقي من دون أي عنصر من عناصر حقوق الأقليات المستهدفة. فضلا عن ذلك، فإن هذا العنصر المستهدف ليس هامشيا أو سطحيا. بل على العكس، هو البنية التحتية بأسرها للتعددية الثقافية الليبرالية وكثيرا ما تُبنى حوله. وفي معظم البلاد نجد أن الأشكال المختلفة من التنوع الثقافي العرقي تحكمها تشريعات مختلفة من القانون وتديرها أقسام الحكومة المختلفة باستخدام مفاهيم ومبادئ مختلفة. أما السكان الأصليون، والجماعات القومية الثانوية، والمهاجرون فيشكل كل منهم المسار السياسي الخاص به، وأحد أوجه التعددية الثقافية الليبرالية وأكثرها إثارة في الغرب هو كيف تفصل هذه المسارات المستهدفة عن مسارات أخرى إداريا وقانونيا [16]. ويمكن للبلاد أن تتحرك - وهي تتحرك بالفعل - بسرعات مختلفة أتم الاختلاف من خلال تلك المسارات المختلفة. فمن الممكن للبلد أن يشق طريقه بسرعة بأحد نماذج التعددية الثقافية، في حين أنه يمكن أن يتباطأ في نموذج آخر. ولك أن تقارن السويد على سبيل المثال بجيرانها الشماليين، لقد ساندت السويد بطريقة غير عادية التعددية الثقافية للمهاجرين، لكنها قاومت بطريقة غير عادية أيضا الحكم الذاتي للسكان الأصليين، كما أن سويسرا كانت نموذجا للتكيف مع الأقليات القومية الثانوية من خلال حقوق اللغة الرسمية، والحكم الذاتي الإقليمي، لكنها ربما كانت أكثر البلاد إقصائية في أوروبا في معاملتها للمهاجرين. فمن الممكن أن يتقدم البلد من خلال مسار ما، في حين يتراجع من خلال مسار آخر.

ومـــن المدهش تماما أن نجد هذا القـــدر الضئيل من التفاعل بين هذه المســـارات المختلفة. وعندما تشـــتعل الصراعات المختلفة بسبب التعددية الثقافية، فمن المحتمل أن يحتدم النزاع كما يحتمل أن يتحقق التعاون. فقد يسعى المهاجرون، والأقليات القومية، والسكان الأصليون جميعا إلى تحدي تبعيتهم التاريخية للجماعة المســيطرة، لكنهم قد لا يســاندون بالضرورة كفاح بعضهم البعض. فقد لا يســاند المهاجرون غريزيا مطالب الســكان الأصليــين والجماعات القومية الثانوية لحكم ذاتــي أكبر، وهذه الأقليات التاريخية بدورها قد لا تساند غريزيا مطالب الجماعات المهاجرة من أجل المواطنة متعددة الثقافات (ميدا - وندشــر 2004). إن التعددية الثقافية الليبراليــة، على نحو ما تطورت في الغرب، هي نتاج صراعات عديدة من أنواع مختلفة من الجماعات العرقية الثقافية، تتحرك من خلال مســارات قانونية وإدارية مختلفة، وليست كفاحا موحدا باسم «التنوع».

وليس في استطاعتنا أن نأمل أن نفهم نظرية وتطبيق التعددية الثقافية الليبرالية من دون أن نفهم طابع الجماعات المستهدفة المختلفة. وأي محاولة لتوضيح التعددية الثقافية الليبرالية كما لو كانت مسألة حقوق أقلية عرقية خالصة محكوما عليها بالفشــل. إن «منطــق التعددية الثقافية الليبرالية لا يمكن الإمساك به في صورة جميع الأقليات لها الحق في (س)»، أو أن جميع الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات لهم الحق في «س»، لقد ناضلت أنواع كثيــرة من الأقليات مــن أجل الأنواع المختلفة من حقــوق الأقليات وظفرت بهــا. وهذا الهدف الــذي يختلف من مجموعة إلى أخــرى هو المفتاح لفهم التحديات المتضمنة في تبني التعددية الثقافية الليبرالية وتلك المتضمنة في تقييم نجاحاتها وقصورها حتى اليوم. ولســوء الطالع، كما سنرى في الجزء الثالــث، فإن المنظمات الدولية واجهت صعوبــة في معرفة الطبيعة الهادفة للتعددية الثقافية الليبرالية، لأسباب تتعلق بالمبدأ وبالمنفعة في وقت واحد.

والنقطة الأساســية الثانية التي أود تأكيدها تتعلق بسياق حقوق الأقليات الموجــودة داخل التعدديــة الثقافية الليبرالية الغربية. ولقــد ناقش كثير من المعلقــين التعدديــة الثقافية كما لو كانت تركز منــذ البداية على موضوعات الاعتــراف الرمزي، ومن ثــم تنفصل عن الموضوعات المتعلقــة بتوزيع الموارد

المادية أو السلطة السياسية. فمن الشائع على سبيل المثال، أن نقول إن التعددية الثقافية تعكس «سياسة الاعتراف» مقابل «سياسة إعادة التوزيع» [17]، أو أن نقول إنها تسعى إلى «سياسة الهوية» في مقابل «سياسة المصالح».

هذه التمييزات بين «الاعتراف» و«إعادة التوزيع»، أو التمييز بين «الهويات» و«المصالح» تمييز مفيد لبعض أغراض التحليل، لكن ينبغي أن يكون واضحا أن التعددية الثقافية كما تطورت في الغرب لم تقتصر على مشكلات الاعتراف الرمزي أو سياسة الهوية. فالتعددية الثقافية الليبرالية عالجت كذلك قضايا السلطة والموارد. ويتضح ذلك جليا فيما يتعلق بالأقليات القومية والسكان الأصليين، حيث يُعاد بناء الدول لكي تبتكر وحدات سياسية جديدة تمكن الأقلية من الحكم الذاتي. وبالنسبة إلى هذه الجماعات فإن الديموقراطيات الغربية ابتعدت عن النماذج القديمة للوحدة، الوحدة المركزية للدولة القومية ورفضت الأيديولوجيات القديمة للدولة الواحدة، والقومية الواحدة، واللغة الواحدة، فلقد أصبحت الدول الغربية التي تشتمل على السكان الأصليين والجماعات القومية الثانوية، أصبحت دولا متعددة القوميات تعترف بـ «الحكم الذاتي» للشعوب والقوميات داخل حدود الدولة. وهذا الاعتراف عُبر عنه في عدد من حقوق الأقليات والسكان الأصليين التي تشتمل على الحكم الذاتي الإقليمي، ووضع اللغة الرسمية بالنسبة إلى الأقليات القومية، وقانون العادات والعرف، وقضايا الأرض، والحكم الذاتي للسكان الأصليين.

في حالة المهاجرين ربما كانت التغيرات أقل وضوحا، مادمنا لا نجد النوع نفسه من انتقال المسؤولية أو الاتحاد في سلطة الدولة للوحدات السياسية التي تحكم الأقليات في الغرب، وسوف نجد أن عديدا منها كان يقصد تعزيز الاقتراب من سلطة الدولة، والخدمات العامة، والفرص الاقتصادية. يتضمن ذلك سياسات التحرك الإيجابي، وأساليب للمشاركة والاستشارة السياسية، وتنمية الرعاية الصحية، ونماذج تلقي الخدمة الاجتماعية التي أخذوا بها لسد حاجات الأقليات.

فإذا ما أخذنا هذه الاتجاهات معا، وجدنا أنها تمثل تحولا شديدا في العلاقة بين الدول والجماعات العرقية. إن هذه التغيرات ليست رمزية خالصة. بل على العكس كثيرا ما تتضمن إعادة توزيع ذي مغزى للمصادر

الاقتصادية والسلطة السياسة - شيء قريب من المشاركة الحقيقية في السلطة - بالإضافة إلى أنها تمنح الجماعات غير المسيطرة تسهيلات للوصول إلى مؤسسات الدولة.

ولا ينبغي أن نندهش لهذا الارتباط بين الهويات والمصالح داخل سياسة التعددية الثقافية، مادامت تعكس الطريقة التي ترتبط بها الهويات والمصالح في سياسات بناء الدولة القومية، والتي جاءت التعددية الثقافية كرد عليها. والواقع أن عملية بناء الدولة القومية هي على الأصالة مثال لسياسة الهوية، لكنها كذلك تتعلق ببناء المؤسسات العامة بشأن تلك الهوية إلى درجة أنها تصبح مصدرا للفرص الاقتصادية وللسلطة السياسية وللمركز الاجتماعي. وللتعددية الثقافية التطلع نفسه إلى الربط بين الهويات والمصالح. وهي لا تعترف فقط بالهويات الجزئية للأقلية، بل تسعى إلى تعديل الفرص الاقتصادية، والسلطات السياسية والوضع الاجتماعي المتاح لأصحاب هذه الهوية.

الطرق الدقيقة التي يجتمع بوساطتها الاعتراف بـ «الأقليات» بإعادة التوزيع، أو «الهوية» بـ «المصالح»، تختلف من إحدى سياسات التعددية الثقافية إلى أخرى، ومن جماعة إلى أخرى، ومن الخطأ معاملة التعددية الثقافية على أنها مادة خالصة للاعتراف الرمزي، كما أن من الخطأ أيضا معاملتها على أنها شكل مقنع خالص من الطبقية السياسية. في حين أنه من الشائع بالنسبة إلى الأقليات أن يعانوا الاستبعاد السياسي والاقتصادي والثقافي في وقت واحد، فإن الروابط بين الأشكال المختلفة لهذا الاستبعاد معقدة، وهو ما تسعى التعددية الثقافية إلى تتبعه.

وتنحصر بعض الجماعات، مثل السكان الأصليين، بشكل متفاوت في مراكز اقتصادية ضعيفة، كما أنها مهمشة سياسيا، ويقلل من شأنها أو تمنع من التمثيل الثقافي، وتتناول مطالبهم الأشكال المتنوعة من التبعية. لكن هناك جماعات أخرى تجمع الاستبعاد الثقافي والسياسي مع المزايا الاقتصادية. والمثال الصارخ على ذلك هو الأقليات الصينية في جنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، أو تايلند. وفي جميع هذه البلدان، تشكل الأقلية الصينية نسبة ضئيلة من السكان لكنها غالبا ما تملك جزءا كبيرا - ربما الجزء المسيطر - من الاقتصاد. ففي إندونيسيا

على سبيل المثال، تشكل الأقلية الصينية 3% من تعداد السكان، لكن تقدر سيطرتها على الاقتصاد الخاص بنحو 70%. وعلى الرغم من امتيازاتهم الاقتصادية، فإنهم يواجهون الاستبعاد الثقافي بصورة حادة. وحتى وقت قريب كان تعلّم اللغة الصينية محظورا، وكان ممنوعا النشر باللغة الصينية، أو وضع أحرف صينية على إعلانات المتاجر. وفي تايلند ضُغط على الأقلية الصينية لاتخاذ ألقاب تايلندية. وبشكل عام مازالت الجالية الصينية تعامل في المنطقة على أنها «غريبة» لا تنتمي في الواقع إلى البلد، حتى لو كانوا يعيشون فيه منذ أجيال عديدة، فهم لا يظهرون في المجال العام، ومستبعدون من مراكز الدولة ومن رواياتهم القومية [18].

قد يبدو موضوع التجار المتميزين اقتصاديا والموصومين ثقافيا أشبه بـ «رأسمالية المقربين» الموجودة في الأنظمة الاستبدادية. (تشو 2003، ريغز 1994)، لكن هناك حالات كثيرة داخل الديموقراطيات الغربية القائمة لجماعات موصومة ثقافيا من دون أن تعاني الاستبعاد الاقتصادي. المثليون جنسيا هم مثال غير عرقي على ذلك، حيث يتمتعون بمستوى دخل وتعليم مساو للآخرين، غير أنهم يكونون هدفا لكراهية غير المثليين. بعض المهاجرين المستقرين تماما أو الجماعات الدينية مثل الأمريكان العرب يتمتعون بمستويات أعلى من المتوسط من التعليم والدخل، لكنهم مهمشون أو موصومون ثقافيا. فلا دور لهم في الأماكن العامة، باستثناء تقديمهم في أجهزة الإعلام أو هوليوود على أنهم إرهابيون أو أصوليون، أو للنظر إلى أقلية قومية ثانوية من مثل الكاتالونيين (Catalans) [*]، فهم يتمتعون بنفس مستوى معيشة أغلبية السكان، بل أعلى بعض الشيء، ومع ذلك فهم يعانون الاستبعاد الثقافي، حيث توصم لغتهم وثقافتهم بأنها منحطة ومتدنية، ومن هنا فقد استاءوا من الطريقة التي همشت بها لغتهم وثقافتم بوساطة الحكومة المركزية، وتحركوا من أجل حكم ذاتي إقليمي (أو حتى مستقل) [19].

ومن ثم فليس كل قضايا التعددية تتضمن مطالب إعادة التوزيع الاقتصادي، وحتى في هذه الحالات لا تكون التعددية الثقافية رمزية فقط - فلاتزال تتضمن قضايا السلطة السياسية والتمثيل السياسي (مثل مطالب الكاتالونيين في

(*) سكان كاتالوتنا (Catalonia)، منطقة على شكل مثلث تشغل الزاوية الشمالية الشرقية من إسبانيا وتتاخم فرنسا شمالا وتطل على البحر المتوسط شرقا [المترجم].

الحكـم الذاتـي) - ولكي تتأكد من ذلك، سـوف نرى فـي الفصل القادم ممثلين سياسـيين يـودون رد التعددية الثقافية إلـى رمزية محض. وفي حالات كثيرة، كانت الصفوة السياسية وممثلو الحكومة يأملون، ويتوقعون، أن الإصلاحات التي تحدثنا عنها سـتكون كافيـة. وربما كانوا يأملون أنه سوف يكفي أن توضع بعض الكلمات من لغة الأقلية على عملة الدولة، على سـبيل المثال، أو أن يوضع أحد رموز السـكان الأصليين على طابع البريد لتشبع تطلعات السكان الأصليين نحو «الاعتراف»، لكن أيا ما كانت النوايا الأصلية للحكومة فإن الجماعات غير المسـيطرة اسـتخدمت إصلاحات التعدديـة الثقافية كزناد انطلاق للتفاوض بشـكل متميـز من أجل تعزيز الوصول إلى الموارد العامة، والسلطات، والمراكز الحكومية.

وسـوف أقيّم نجـاح هذه الصراعات من أجل الحصول على شـكل أكثر جوهريـة مـن التعددية الثقافية في الفصل الخامـس، أما الآن فإن النقطة الأساسـية هي أن التعددية الثقافية لا تتعلق في الأصل بالاعتراف بدلا من إعادة التوزيع أو الهويات بدلا من المصالح، فأنواع السياسـات التي ذكرناها في هذا الفصـل تتعدى هذه التمييزات، لتواجه قضايـا الحقوق القانونية، وصنع القرارات السياسـية، والموارد الاقتصادية، والخدمات العامة، والواقع أن هذا هو السبب في أن التعددية الثقافية في أشكالها المختلفة كانت مثارا للجـدل والنزاع، في الغرب وفي بقية أنحاء العالم، ولن يكون لدينا الأمل في فهم هذه المنازعات لو أننـا افترضنا مقدما أن التعددية الثقافية تدور حول الرموز فقط.

وهناك سـوء فهم ثالث محتمـل يتعلق بالرابطة بـين التعددية الثقافية الليبرالية وبناء الدولة القومية، ولقد سبق أن ذكرت أن التعددية الثقافية، في جميع أشـكالها المختلفة، تتضمن رفض النماذج القديمة للقومية المتجانسة. وربمـا افترض المرء أن التعددية الثقافية والقوميـة من ألد الأعداء، وأنهما أيديولوجيتان متناقضتان، وأن مسـاندة إحداهما تستتبع نبذ الأخرى، وبناء علـى هذه النظرة فـإن محصلة العلاقة بين سياسـات التعدديـة الثقافية وسياسات بناء الدولة القومية تكون صفرا، إلى درجة أن التعددية الثقافية لا يمكن أن تضرب بجذورها إلا في الدولة وفي المجتمع «ما بعد القومية». أما

الواقع فهو أن هذا النوع من التعددية الثقافية الذي انبثق في الغرب قد حوّل بناء الدولـــة القومية لكنه لم يحل محلها. ولقد واصلت جميع البلاد الغربية تبني عدد من السياســـات لغـــرس الهويات القومية والـــولاءات، من ضمنها التعليم الإجباري للغة القومية والتاريخ والمؤسســـات في المدارس، واختبارات اللغـــة للمواطنة، وتمويل أجهزة الإعلام القومية، والمتاحف، وانتشـــار الرموز الوطنية، والإعلام، والأناشـــيد الوطنية، والإجازات، هذا إذا شـــئنا أن نذكر أمثلـــة قليلة فقط، ويصدق ذلك على البلاد ذات التوجه القوي نحو التعددية الثقافية في القائمـــة التي ذكرتها من قبل، كما في البلاد التي قامت ببعض التحـــول الطفيف - إذ كان هنـــاك تحول على الإطـــلاق - إلى الاتجاه نحو التعددية الثقافية، وحيثما كان هناك تبن لسياســـات التعددية الثقافية، فإن هذا التحول يعمل على استكمال وتشكيل سياسة بناء الدولة القومية بحيث لا تهمش الأخيرة الأقليات، على سبيل المثال، عن طريق ضمان ألا تعمل سياسة بنـــاء الدولـــة القومية على اســـتبعاد الغربـــاء Metics، وجماعات الطوائف العرقية المغلقة، أو الاســـتيعاب القـــوي للمهاجرين، أو تقويض الحكم الذاتي للأقليات القومية والسـكان الأصليين، في تلـــك البلاد الغربية التي تحركت بقوة في اتجاه التعددية الثقافية، فإن المنظور الذي ســـوف ينتج من الأفضل أن نصفه بأنه منظور تختلط فيه أقوى أشـــكال بناء الدولة القومية وتندمج مع أقوى أشكال حقوق الأقليات.

لذلك، فإن تقديري لقوة التعددية الثقافية في البلدان المختلفة لا يتتبع مدى رفـــض هذه البلدان لبنـــاء الدولة القومية، وإنمـــا يتتبع مدى تحول عملية بناء القومية إلى اتجاه أكثر تعددية. ومن هذه الزاوية، فإن تصوري للاختلافـــات بين التعددية الثقافيـــة «القوية» و«المتوســـطة» و«الضعيفة» يختلف عن الطريقة التي تســـتخدم أحيانا هذه المصطلحات، ويميز ديفيد ميللر على سبيل المثال بين الأشكال القوية والأشكال الضعيفة من التعددية الثقافية، حيث أطلق عليها «راديكالية» و«معتدلة». لكن من وجهة نظره فإن التعدديـــة الثقافية الراديكالية تتضمن الالتـــزام بالتكيف مع الأقليات من دون مســـاندة الوحدة مع (أو الولاء لـ) المجتمع السياســـي والدولة الكبرى (ميللر، 1993، الفصـــل الخامس، 2000، ص 105 و106، 2006)، فهو

يميز هذا الشـــكل من التعددية المعتدلة الذي يجمع بين التعددية الثقافية وبين سياســـات بناء الدولة القومية التي تســـعى إلى زرع الهوية السياسية والولاء السياسي، فالتعددية الثقافية المعتدلة في السياق البريطاني، على ســـبيل المثال، تفيد المواطنين بأن هناك طرقا شـــرعية مختلفة لكي يكون المرء بريطانيا، وأن كونـــك بريطانيا لا يتناقض مع التعبير العام، والتكيف مع الهويات الأخرى بما في ذلك «كونك مسلما» أو «كونك اسكتلنديا»، في حين أن التعددية الثقافية الراديكالية تعفي أو تعوق الأقليات عن تبني هذه الهوية السياسية ذات العرقية الشاملة والتناسق العالي.

هذه التفرقة بين التعددية الثقافية المعتدلة والراديكالية (المتطرفة) ربما تكون مفيدة بالنســـبة إلى بعض الأغراض التحليلية، لكن جميع الأشـــكال التعدديـــة الثقافية الموجودة في الواقع فـــي الديموقراطيات الغربية تعتبر «معتدلـــة» بالمعنى الذي ذكره ميللر، وتعمل على تحويل شـــكل بناء الدولة القوميـــة بدلا من رفضه، فلـــم يحدث أن تخلـــت ديموقراطية غربية عن سياســـات بناء الدولة القومية، سواء في مجال اللغات الرسمية أو المناهج الأساســـية في المدارس، ومتطلبات الحصول على الجنسية، ورموز الدولة، وأجهزة الإعلام وما إلى ذلك، غير أن سياســـات بنـــاء الدولة القومية قد تم تأهيلها وتحويلها بوســـاطة سياســـات التعددية الثقافية وذلك بدرجات مختلفة في البلدان المختلفة [20].

لذلـــك، فإن ما نراه في «العالم الواقعـــي للديموقراطية الليبرالية» هو جدل معقـــد لبناء الدولة القومية (مطالب الدولة بالنســـبة إلى الأقليات) وحقوق الأقلية (مطالب الأقلية بالنســـبة إلى الدولـــة)، وليس الخيار بين القومية والتعددية الثقافية، بل بين مجموعة من السياســـات المختلفة التي تجمـــع بين الطموحات الثابتة والحاجـــات العملية إلى بناء الدولة القومية والمطالب الثابتة بشكل مساوٍ للتكيف مع التنوع [21].

باختصار، فـــإن التعدديةً الثقافية الليبرالية هـــي ظاهرة أكثر تعقيدا ممـــا يعرفه كثير من الناس، وهي ليســـت مبدأ واحدا أو سياســـة واحدة، وإنما هي مظلة لأســـاليب تختلف بشـــكل كبير مـــن مجموعة إلى أخرى. وكل واحد من هذه الأســـاليب هو نفسه متعدد الأبعاد، فهو يدمج عناصر

اقتصادية وسياسية وثقافية معا بطرق مختلفة، ولكل منها أيضا حلقاته المعقدة بسياسات وتطبيقات بناء الدولة القومية، وهناك ميل طبيعي إلى تبسيط هذا التعقيد ورد التعددية الثقافية إلى مبدأ أو بُعد واحد، كما لو كانت المسألة كلها تدور حول «حماية التراث الثقافي المعرض للخطر»، أو لـ «تصحيح أوضاع الهويات الموصومة»، أو لـ «رفض القومية»، لكننا في حاجة إلى تجنب هذه الافتراضات السابقة المبسطة، ولكي نفحص، بذهن مفتوح أكثر، الطريقة التي ظهرت من خلالها هذه السياسات المختلفة، وما الذي كانت تنوي إنجازه، وكيف تطبق من الناحية العملية.

* * *

لقد حاولت في هذا الفصل أن ألخص بعض الأشكال الرئيسية للتعددية الثقافية الليبرالية في الغرب، ولم أوضح برغم ذلك كيف هي «حرة» (ليبرالية) بأي معنى بعيدا عن كونها ظهرت داخل إطار عمل الديموقراطيات الليبرالية الغربية، ولتوضيح ذلك فإن الأمر يتطلب فحص طبيعة الحراك الذي أظهر هذه الإصلاحات، والتأثيرات الفعلية (مقصودة وغير مقصودة) الناتجة من تبنيها، وهذا هو هدفي في الفصلين القادمين.

لقد ذهب المدافعون عن هذه الإصلاحات إلى أنها تحتاج إلى التغلب على أشكال الاستبعاد والوصمات المتأصلة، ومساعدة الديموقراطيات الغربية لتصبح أكثر حرية، وأكثر عدالة، بل أن تكون مجتمعات أكثر ديموقراطية، وعلى أساس هذا الفهم أعلنت المنظمات الدولية نظريات «وأفضل الممارسات العملية» للتعددية الثقافية الحرة كنموذج للبلدان الأخرى، وإني لآمل أن أبين أنه مع وجود قواعد جيدة للدفاع عن الفهم المتفائل بشأن آثار التعددية الثقافية الليبرالية فإن هناك أيضا أسسا للتردد بشأن إمكان تصديرها إلى الدول الأخرى.